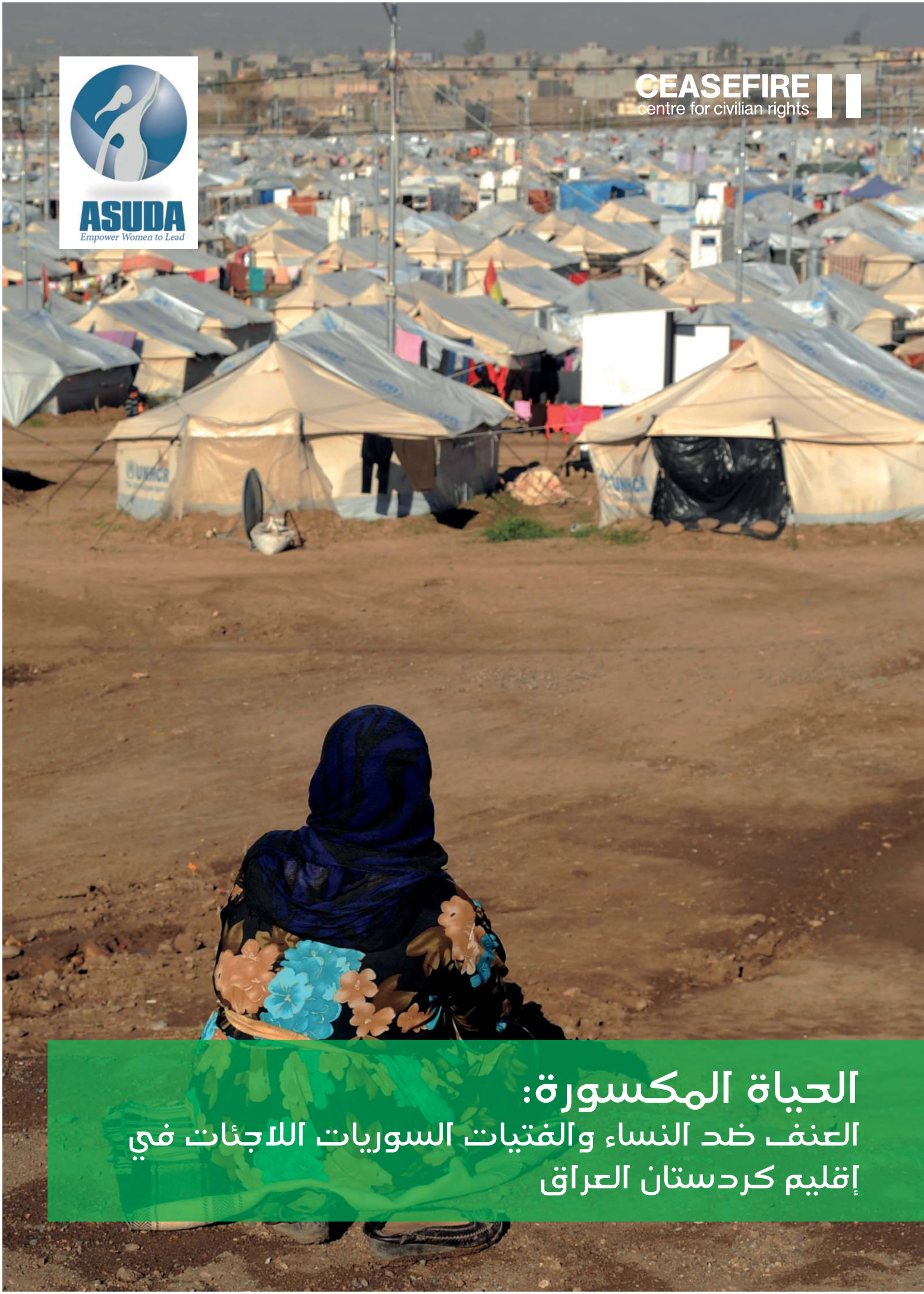

CEASEFIRE
centre for civilian rights

ASUDA
Empower Women to Lead

الحياة المكسورة:
العنف ضد النساء والفتيات السوريات اللاجئات في إقليم كردستان العراق

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين وأسودة، مارس 2018.

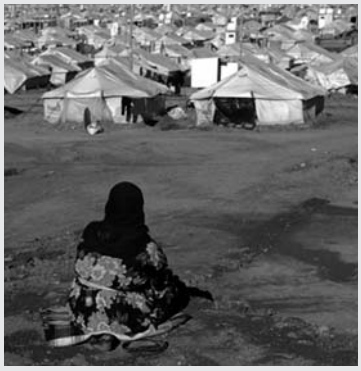

أربيل، العراق: تجلس امرأة عجوزة على سفح تل يطل على مخيم كوركوسك الذي يقيم فيه للاجئون السوريون، ديسمبر 2013.

© بابك صديقي/ صور بانوس

تم إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة. محتويات هذا التقرير هي مسؤولية الناشرين وحدهم ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف اعتبار أنها تعكس موقف صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

مركز سيسفايرلحقوق المدنيين هو مبادرة جديدة لتطوير 'الرصد المدني' لانتهاكات القانون الدولي الإنساني أو حقوق الإنسان، متابعة المساءلة القانونية والسياسية للمسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات، وتطوير ممارسة حقوق المدنيين. تم تسجيل مركز سيسفايرلحقوق المدنيين كمؤسسة خيرية وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون الإنجليزي. رقم تسجيل المؤسسة الخيرية: 1160083 رقم تسجيل الشركة: 9069133.

أسودة

أسودة هي منظمة غير حكومية وغير ربحية تأسست في 21 أغسطس 2000. رؤية أسودة هي عالم تتمتع فيه المرأة بالكرامة والمساواة في الحقوق والوصول إلى الموارد والفرص،حيث تم القضاء على جميع أشكال التمييز والتهميش ضد المرأة، حيث العنف لا يلعب أي دور في حياة النساء. تسعى أسودة إلى تحقيق بيئة آمنة للنساء، خالية من جميع أشكال العنف، حيث يتمتعن بحقوقهن، ويفين بمسؤولياتهن، ويواجهن المساواة أمام القانون، ويستفيدن من توفير الخدمات القانونية، ويزيد من وعيهن ويدافعن عن حقوقهن، ويقودن برامج التنمية التي تفيد مجتمعاتهم.

التأليف: ميريام بوتيك
تم تصميم التقرير بواسطة ستاشا سوكيتش

يجوز إعادة إنتاج المواد من هذا المنشور لأغراض التدريس أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، مع الإسناد المناسب .لا يجوز نسخ أي جزء منها بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح مسبق من أصحاب حقوق النشر. تم النشر مارس 2018.

المحتويات

1	المقدمة	4
2	خلفية حول اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق	7
3	أنماط العنف ضد النساء والفتيات السوريات اللاجئات في اقليم كردستان العراق	9
4	الاستجابة المؤسسية والرسمية للعنف القائم على النوع الاجتماعي	16
5	الاستنتاج و التوصيات	20

1 المقدمة

ترتبط الصراعات وأزمات النزوح في جميع أنحاء العالم بزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك عنف الشريك الحميم والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وزواج الأطفال والتحرش الجنسي والاتجار وغير ذلك من أشكال العنف.

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن واحدة من كل ثلاث نساء عانين من العنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى العالمي.[1] وبينما تتأثر جميع مناطق العالم بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن حالات النزاع على وجه الخصوص غالباً ما تؤدي إلى تفاقم أنماط العنف الموجودة.[2]

أدى اندلاع الصراع في سوريا منذ عام 2011 إلى أكبر أزمة إنسانية وأزمة لاجئين في الوقت الحالي.3 اعتبارًا من فبراير 2018، تم تهجير أكثر من 6.1 مليون سوري داخليًا و 5.6 مليون آخرين طلبوا اللجوء خارج البلاد.4 تتم استضافة الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في خمسة بلدان في المنطقة: تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق. وفقاً لتقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوضاع اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يواجه اللاجئون، والنساء والفتيات على وجه الخصوص، مخاطر متزايدة من العنف والإيذاء والاستغلال مع ازدياد تشردهم.5

يستضيف العراق حالياً 247,057 لاجئ سوري، غالبيتهم في إقليم كردستان العراق. يُنظر أحيانًا إلى الاستقبال الذي تلقاه اللاجئون السوريون في اقليم كردستان العراق على أنه مثال إيجابي للمنطقة. منحت الحكومة الإقليمية الكردية وضع الإقامة للاجئين السوريين، مما أتاح لهم العمل والحصول على الرعاية الصحية العامة والتعليم. لقد وجد العديد من اللاجئين السوريين وظائف في الاقتصاد المحلي، حيث يسرت مشاركتهم لغتهم وثقافتهم المشتركة مع الأكراد العراقيين. على الرغم من هذه المبادرات الإيجابية، كان العنف القائم على النوع الاجتماعي شاغلاً منتشراً للنساء والفتيات السوريات في إقليم كردستان العراق منذ بداية أزمة اللاجئين. ووجدت الدراسات الأولية أن العديد من النساء والفتيات السوريات شعرن بعدم الأمان بسبب ارتفاع مستويات التحرش والاستغلال الجنسي، وارتفاع عنف الشريك الحميم، وانتشار ممارسة الجنس بالمقابل والزواج القسري في المخيمات.[6]

منذ عام 2014، حدثت تغيرات كبيرة في الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في اقليم كردستان العراق. أدى استيلاء تنظيم 'داعش' على أجزاء كبيرة من العراق في عام 2014 إلى تدفق ما يقرب من 1.5 مليون شخص من النازحين داخلياً إلى الإقليم. في الوقت نفسه، تضرر اقتصاد الاقليم بشدة من آثار النزاعات المالية مع بغداد، وانخفاض أسعار النفط، وتراجع الاستثمار الأجنبي. حاولت كل من الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية الاستجابة للاحتياجات الفورية لكل من النازحين واللاجئين في سياق الموارد المحدودة. وقد كان لذلك تداعيات سلبية على سبل عيش اللاجئين السوريين ككل، وبالتالي على رفاه النساء والفتيات.

يدرس هذا التقرير الأنماط الحالية للعنف التي تؤثر على النساء والفتيات السوريات في إقليم كردستان العراق. ويجد أن الضغوط المرتبطة بالنزوح، مقترنة بتدهور الوضع الاقتصادي للاجئين في الإقليم، قد أدت إلى ارتفاع مستويات العنف الأسري بين العائلات السورية. على وجه الخصوص، يتزايد عنف الشريك الحميم، على الرغم من أن أشكال العنف الأسري الأخرى شائعة أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التحرش الجنسي والزواج المبكر من القضايا الرئيسية المثيرة للقلق.

على الرغم من حقيقة أن المنظمات والسلطات العاملة في مجتمعات اللاجئين في إقليم كردستان العراق تقوم بشكل متزايد بدمج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامجها، فإن هذا التقرير يجد أن غالبية النساء والفتيات السوريات اللواتي يواجهن العنف لا يبلغن عن تجاربهن أو يطلبن المساعدة من أي منظمة أو سلطة. هذا يدل على وجود تباين كبير بين الأهداف والأساليب المعلنة لبرامج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والواقع الفعلي للناجين من العنف.

تعتمد نتائج هذا التقرير في المقام الأول على الخبرات المنقولة عن النساء والفتيات السوريات أنفسهن. بالإضافة إلى تحديد وتحليل أنماط العنف الرئيسية التي تعاني منها النساء والفتيات السوريات، يسعى التقرير أيضاً إلى تحديد الفجوات وأوجه القصور في الخدمات وسبل الانتصاف المتوفرة حالياً للناجين، وتقديم توصيات للتحسين.

المنهجية

هذا البحث جزء من مشروع مدته سنتان تنفذه منظمة أسودة ومركز سيسفاير لحقوق المدنيين، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة. يهدف المشروع إلى تحسين رفاهية النساء والفتيات السوريات اللاجئات في إقليم كردستان العراق اللواتي تعرضن للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، من خلال أنشطة تتضمن البحث والمناصرة والتوعية وخدمات الدعم.

هذا التقرير عبارة عن دراسة مختلطة الأساليب تعتمد على طرق جمع البيانات الأولية والثانوية. تمت عملية جمع البيانات الأولية خلال فترة أربعة أشهر، بين سبتمبر 2017 ويناير 2018. قام فريق يتكون من ست باحثات تدربن من قبل أسودة بإجراء مقابلات معمقة مع 92 امرأة وفتاة سوريات تعرضن للعنف منذ وصولهن إلى إقليم كردستان العراق. جرت المقابلات في ثلاث محافظات وهي أربيل والسليمانية ودهوك. على عكس الكثير من الأبحاث القائمة، والتي تعتمد بشكل كبير على البيانات التي تم جمعها في المخيمات، أجريت المقابلات لهذا التقرير في كل من المخيمات وخارج المخيمات، حيث أن الأخيرة هي المكان الذي يوجد فيه معظم اللاجئين السوريين.

استخدمت باحثات أسودة مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لإيجاد الناجيات من العنف وتحديد مكان وجودهن. وخارج المخيمات، عملت الباحثات مع قادة المجتمع المحلي (المخاتير) لكسب ثقتهم وتعزيز فهم المشروع وضمان الوصول إلى المجتمع. في العديد من الحالات، تمكنت النساء السوريات اللواتي تمت

مقابلتهن من إحالة الباحثات إلى نساء أخريات في المجتمع تعرضن للعنف. وفي حالات أخرى، تم تحديد النساء اللواتي اتصلن بمكاتب أسودة أو مراكز الاستماع التي تلتمس المساعدة القانونية وأشكال المساعدة الأخرى لإدراجها في الدراسة. تم الحفاظ على سرية أسماء جميع النساء والفتيات التي تمت مقابلتهن في هذا التقرير لحمايتهن.

تتضمن البيانات الثانوية التي يستند إليها هذا التقرير
- البيانات الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية المتعلقة باللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى ذلك، تمت أيضاً استشارة المواد المنشورة من قبل المصادر الحكومية والدولية وغير الحكومية التي تحتوي على معلومات عن الاستراتيجيات والبرامج لمنع العنف القائم على النوع الإجتماعي التي يجري تنفيذها في إقليم كردستان العراق. ويشير التقرير أيضا إلى نتائج البحوث السابقة التي أجريت حول العنف
- القائم على النوع الاجتماعي الموجه ضد النساء والفتيات السوريات في الإقليم.

التحديات والقيود

يقدم إجراء البحوث حول العنف القائم على النوع الاجتماعي العديد من التحديات بسبب تعقيدات وحساسيات الموضوع. وتشمل التحديات التي أثرت على جمع البيانات لهذا التقرير ما يلي:

- **المحرمات والوصمة**: كانت العديد من النساء غير مستعدات للتحدث بصراحة عن خبرات العنف القائم على النوع االجتماعي، وخاصة العنف الجنسي. احترمت الباحثات حق المشاركات في الإفصاح أو عدم الإفصاح عن التفاصيل حسب رغباتهن. وبالتالي، لا ينبغي اعتبار المستويات المنخفضة نسبياً للعنف الجنسي التي كشفت عنها المقابلات مع النساء والفتيات مؤشراً على أن هذا العنف لا يحدث، ولا ينبغي اعتبار قضايا العنف التي وردت في هذا التقرير شاملة.
- **استنفاد المشاركات**: شعرت بعض النساء والفتيات السوريات أن المنظمات تقوم بالكثير من الأبحاث، ولكن نادراً ما رأين أي نتائج إيجابية. ونتيجة لذلك، على الرغم من أن الباحثات شرحن الغرض من البحث لجميع المشاركات المحتملات وقدمن معلومات حول خدمات الدعم الأخرى المتاحة لهم، فإن بعضهم لم يشعر أن المشاركة في المقابلة ستجلب أي فائدة.
- **الضعف الاقتصادي**: يعاني العديد من اللاجئين السوريين من أوضاع اقتصادية بائسة، وينشغلون للغاية باحتياجاتهم اليومية من أجل البقاء. ونتيجة لذلك، لم تكن بعض النساء والفتيات راغبات في المشاركة في البحث بدون مقابل (لأسباب أخلاقية، لم يتم تقديم أي حوافز مادية للمشاركات في البحث).
- **وجود الأقارب الذكور**: بسبب ارتفاع معدلات البطالة، يقضي العديد من الرجال السوريين معظم وقتهم في المنزل. ونتيجة لذلك، كان من الصعب في كثير من الأحيان إيجاد فرص لمقابلة الناجيات من العنف في وقت لم يكن فيه الأقارب الذكور حاضرين، لا سيما في الأماكن خارج المخيمات. تم تخفيف هذه المشكلة من خلال تزويد النساء برقم مخصص لتمكينهن من الاتصال بفريق البحث عندما كن بمفردهن، وباستخدام مساحة خاصة لإجراء المقابلات في المخيمات.

2 خلفية حول اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق

بدأ اللاجئون السوريون في الوصول إلى العراق في عام 2012، وحدثت أكبر موجات النزوح في 2013 و 2014. غالبية اللاجئين السوريين في العراق هم أكراد من محافظة الحسكة في شمال شرق سوريا، على الرغم من وجود عدد كبير من سكان محافظتي دمشق وحلب.

ووفقًا لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتبارا من ديسمبر 2017، يوجد 247,057لاجئًا سوريًا مسجلًا في العراق (53.5 بالمائة من الذكور و46.5 بالمائة من الإناث). من هذا المجموع، يعيش 238,947 (97 في المائة) في إقليم كردستان العراق. ويعيش حوالي 63 في المائة من اللاجئين السوريين خارج المخيمات في المناطق الحضارية وشبه الحضارية والريفية. أما النسبة المتبقية البالغة 37 في المائة فتوجد في تسعة مخيمات مختلفة للاجئين: دوميز 1 و 2، ودارشكران، وكوركوسك، وكويلان، وعربت، وقشطبة، وباسرمة، وعقرة.

وحدث الدخول الأول للاجئين السوريين في وقت من الاستقرار الاقتصادي والازدهار النسبي في إقليم كردستان، وتم إعطاء اللاجئين استقبالًا إيجابياً إلى حد كبير من جانب الحكومة والمجتمع المضيف.[7] منحت السلطات الكردية وضع الإقامة لأغلبية السوريين، مما سمح لهم بالعمل. وتمكن العديد من الرجال السوريين من العثور على وظائف في قطاعات التشييد والبناء والتجزئة والضيافة، وكان أرباب العمل يفضلون توظيف السوريين في بعض الأحيان لمهاراتهم وأخلاقيات العمل.[8] وقام آخرون بإعداد وإدارة أعمال صغيرة داخل المخيمات.[9] غير أنه لم يُسمح للاجئين بامتلاك الأراضي أو الممتلكات أو تسجيل أعمالهم الخاصة خارج المخيمات.[10]

كما منحت السلطات الكردية للاجئين السوريين الحق في الوصول إلى الرعاية الصحية العامة والتعليم. ومع ذلك، فإن مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك المسافة إلى المرافق والرسوم التقديرية ساهمت في تقييد قدرة العديد من اللاجئين على الوصول إلى الرعاية الصحية.[11] وكان هناك عقبات مماثلة تحول دون حضور المدرسة، مع عدم قدرة العديد من الآباء على تحمل تكاليف النقل إلى المدارس البعيدة.[12] اللغة حاجز آخر؛ الأطفال اللاجئون، حتى لو كانوا يتحدثون اللغة الكردية في المنزل، كانوا يحصلون على تعليمهم باللغة العربية في سوريا، لكن المدارس في إقليم كردستان العراق تدرس باللغة الكردية.[13]

في عام 2014، تغير الوضع في إقليم كردستان العراق بشكل مثير. أولاً، تم حجب حصة إقليم كردستان والتي تساوي 17 في المائة من الميزانية العراقية من قبل بغداد بسبب نزاع سياسي. وأدى تعليق هذه الحصة، أي ما يعادل 12 مليار دولار سنويا أو 80 في المائة من إيرادات ميزانية حكومة إقليم كردستان، إلى حدوث شلل في الإنفاق العام.[14] ثانياً، أدى استيلاء تنظيم 'داعش' على الموصل والتقدم إلى أجزاء أخرى من العراق إلى تدفق ما يقرب من 1.5 مليون شخص من النازحين داخلياً إلى إقليم كردستان، مما زاد عدد سكانه بنسبة 30 في المائة.[15] وأخيراً، أدى الانخفاض العالمي في أسعار النفط، وتعطل طرق الإمداد الناجمة عن الصراع مع داعش،

وانخفاض الاستثمار الأجنبي إلى المزيد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد.[16] و بسبب الأزمة، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 8 في المائة إلى 3 في المائة بين عامي 2013 و2014 .[17] وارتفعت مستويات الفقر من 3.5 في المائة في عام 2012 إلى 8.1 في المائة في عام 2014.[18]

لقد كانت للتطورات المذكورة أعلاه عواقب وخيمة على سبل عيش اللاجئين السوريين. أدى تقدم داعش إلى توجيه اهتمام المانحين والتمويل نحو استيعاب

جدول 1: مواقع اللاجئين السوريين حسب المحافظة

الموقع	عدد السكان
محافظة اربيل	
مخيم دارشكران	11,608
مخيم قشطبة	7,900
مخيم كوركوسك	7,951
مخيم باسرمة	3,112
مجموع المخيم:	**30, 571**
المجموع خارج المخيم:	**90,126**
المجموع:	**120,697**
محافظة دهوك	
مخيم دوميز 1	32,592
مخيم دوميز 2	9,895
مخيم عقرة	1,173
مخيم كويلان	8,607
مجموع المخيم:	**52,267**
المجموع خارج المخيم:	**34,367**
المجموع:	**86,634**
محافظة السليمانية	
مخيم عربت	8,722
مجموع المخيم:	**8,722**
المجموع خارج المخيم:	**22,894**
المجموع:	**31,616**

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ديسمبر 2017.

النازحين العراقيين الذين وصلوا حديثًا، وازداد التنافس على الموارد والوظائف بين النازحين واللاجئين.[19] زادت الإيجارات والمواد الغذائية والسلع بشكل كبير في الأسعار.[20] قطاع البناء، حيث يعمل العديد من اللاجئين السوريين، تضرر بشكل خاص من الأزمة، حيث أعلنت العديد من الشركات الصغيرة إفلاسها.[21] كما انخفض الطلب على اليد العاملة في قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى.[22] في تقييم أجري في عام 2014 عبر مخيمات اللاجئين السوريين في كردستان، أفاد 47 في المائة من المجيبين بعدم وجود مصدر للنقد أو الدخل لأسرهم في الثلاثين يومًا السابقة، في حين أفاد 65 في المائة من الأسر أن دخلها غير كافٍ لتحقيق جميع من احتياجاتهم الأساسية.[23] في تقييم أجري في عام 2015 للاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات، أفادت 12 في المائة من الأسر عن نقص الغذاء في السبعة أيام السابقة.[24] على الرغم من كل هذا، فإن قطاع سبل العيش هو القطاع الأقل تمويلاً في استجابة اللاجئين في إقليم كردستان العراق، حيث تم تلقي 3 في المائة فقط من التمويل المطلوب اعتبارًا من يونيو 2017.[25]

النساء والفتيات محرومات بطرق معينة نتيجة للوضع الاجتماعي والاقتصادي الضعيف في إقليم كردستان العراق. على الرغم من أن دخل المعيل الذكر غير كافٍ لتلبية احتياجات الأسرة في العديد من الحالات، فإن الأعراف الاجتماعية تمنع غالبية النساء من البحث عن عمل. فقط 6 في المائة من النساء السوريات اللاتي يعيشن في المخيمات ينشطون في سوق العمل.[26] كما أبلغت النساء عن الخوف على سلامتهن الشخصية كسبب يمنعهن من البحث عن عمل خارج المخيمات. كما أن الافتقار إلى خدمات رعاية الأطفال يشكل عائقا أمام توظيف المرأة، لا سيما بالنظر إلى أن أكثر من نصف الأطفال اللاجئين في سن الالتحاق بالمدرسة في إقليم كردستان هم خارج المدرسة.[27] هذا تحدٍّ خاص للأسر التي ترأسها نساء، والتي تمثل 25 في المائة من أسر اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق.[28] أفادت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بارتفاع في استراتيجيات التأقلم السلبية مثل زواج الأطفال وممارسة الجنس لأجل البقاء على قيد الحياة بين النساء اللاجئات كرد فعل على خيارات سبل العيش المحظورة.[29]

3 أنماط العنف ضد النساء والفتيات السوريات اللاجئات في إقليم كردستان العراق

البيانات الواردة في هذا القسم مأخوذة من سلسلة من 92 مقابلة مع نساء وفتيات سوريات تعرضن للعنف، أجريت في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك التابعة لإقليم كردستان. على الرغم من أن غالبية اللاجئين السوريين الذين يعيشون في كردستان هم من الإثنية الكردية، فإن المقابلات التي أجريت في هذا التقرير شملت النساء والبنات من الإثنية العربية والكردية.

وكان توزيع المقابلات عبر المحافظات الثلاث 20 في المائة و 31 في المائة و 49 في المائة على التوالي (الشكل 1). على عكس الكثير من الأبحاث والبرامج حول العنف القائم على النوع الاجتماعي التي أجريت في مجتمع اللاجئين السوريين، لم يعتمد هذا التقرير حصريًا على البيانات التي تم جمعها داخل المخيمات. وبدلاً من ذلك، بُذلت جهود لضمان تمثيل وإدماج النساء والفتيات السوريات اللواتي يعشن في المخيمات وخارج المخيمات (49 في المائة و 51 في المائة من المقابلات، على التوالي). كان من المهم ضمان تغطية كل من المخيمات وغير المخيمات لعدد من الأسباب المهمة. أولا، غالبية اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق يعيشون خارج المخيمات، وثانيا، هناك اختلافات مهمة بين أوضاع المخيمات وخارج المخيمات التي تلعب دورا في رفاه النساء والفتيات – مثل توافر فرص العمل وسهولة الحصول على خدمات الدعم.

من بين النساء اللائي تمت مقابلتهن في هذا التقرير، شكلت النساء المتزوجات في سن الإنجاب المجموعة الرئيسية التي تواجه العنف. وكانت الغالبية العظمى من الناجيات اللواتي أجريت مقابلات معهن (76 في المائة) تتراوح أعمارهن بين 18 و 50 سنة. وفي هذه الفئة، شكلت النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 26 و 35 سنة أكبر نسبة (30 في المائة من جميع الحالات). وبالإضافة إلى ذلك، فإن 65 في المائة من العدد الإجمالي للنساء اللائي تمت مقابلتهن في هذا التقرير متزوجات.

وأكثر أشكال العنف الشائعة التي أبلغت عنها النساء هي العنف العاطفي أو النفسي، يليه العنف الجسدي. وضمن أشكال العنف الأخرى التي تم الإبلاغ عنها العنف الجنسي والعنف الاقتصادي والتحرش والزواج المبكر. أفاد عدد كبير من النساء بأنهن تعرضن لأشكال متعددة من العنف. على سبيل المثال، كان العنف الجسدي تقريبًا مصحوبًا دائمًا بالعنف العاطفي أو النفسي، وأحيانًا العنف الجنسي.

وفي معظم الحالات (66 في المائة)، كان مرتكب العنف هو زوج المرأة. ومن بين الجناة الآخرين، المجتمع (12 في المائة)، والآباء (7 في المائة)، وأسرة الزوج (4 في المائة)، والشركاء الرومانسيون (2 في المائة) والأخوة (2 في المائة). في العديد من الحالات، أبلغت النساء عن أشكال متعددة من العنف من قبل مختلف الجناة. على سبيل المثال، واجهت بعض النساء العنف المنزلي من أزواجهن بالإضافة إلى التحرش الجنسي من أفراد المجتمع.

الشكل 1: توزيع المقابلات حسب المحافظات

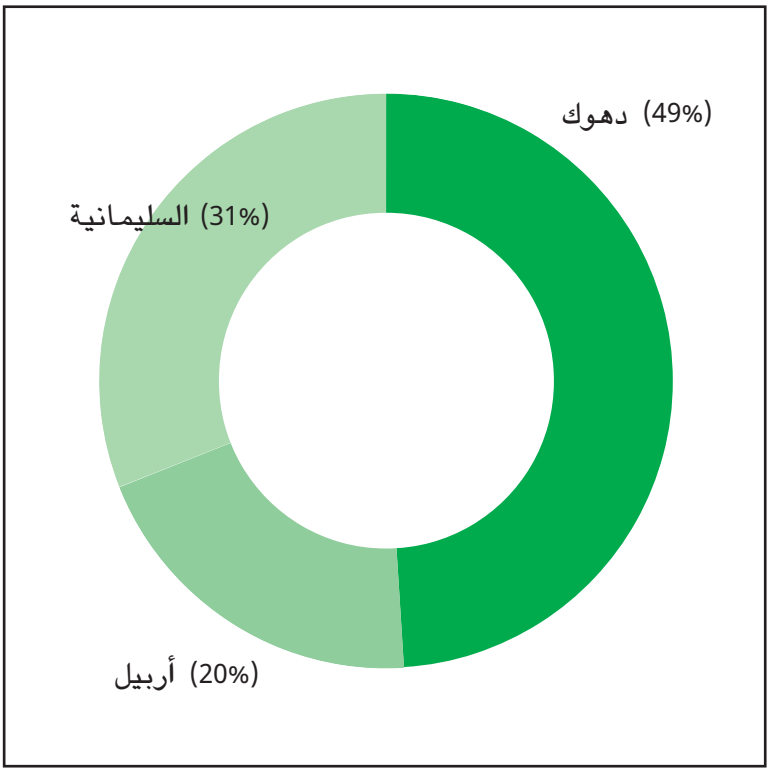

الشكل 2: توزيع الحالات حسب عمر الضحية

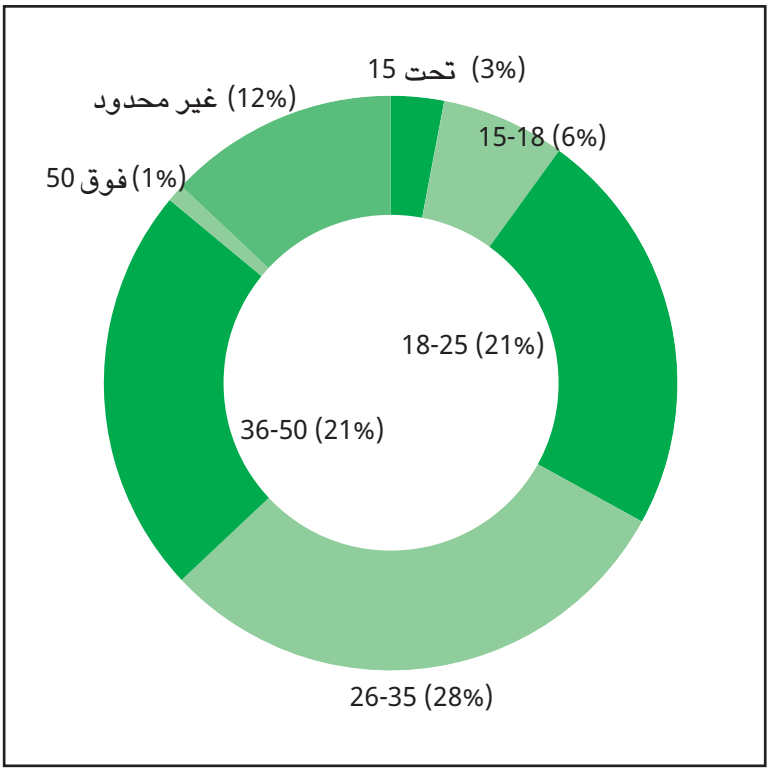

عنف الشريك الحميم

(أ) كانت مطلقة عندما جاءت إلى إقليم كردستان العراق من سوريا، ولكن بعد ذلك تزوجت مرة أخرى من لاجئ سوري آخر. ومنذ أن انتقلوا إلى المخيم، تعرضت للضرب المبرح من زوجها. وكانت مترددة في إبلاغ السلطات بذلك لأنها كانت تخشى أن يتركها للعيش بمفردها في المخيم. أصبحت حاملاً، وبعد الولادة في إحدى مستشفيات دهوك، سُرقت من طفلها. وتعتقد أن أسرة زوجها كانت مسؤولة، لأن زوجها هددها ولم يقم بإبلاغ السلطات بالحادث. وبعد ذلك طلقها زوجها وسافر إلى تركيا مع أسرته.

كان العنف بين الشريك الحميم سواء كان نفسيًا أو جسديًا أو جنسيًا أو اقتصاديًا أو مزيجًا – أكثر المشكلات الشائعة التي أبلغت عنها النساء والفتيات السوريات. تنقسم النساء اللواتي يعانين من عنف الشريك الحميم إلى فئتين. كان بعضهم يعاني من مشاكل زوجية حتى عندما كانوا يعيشون في سوريا، والتي أصبحت أسوأ بعد الفرار إلى العراق. وأفاد آخرون بأن المشاكل لم تبدأ إلا بعد وصولهم إلى العراق. في كلتا الحالتين، ارتبط التشريد والضغوط المترتبة عليه بزيادة في العنف داخل المنزل.

(ب) جاءت إلى إقليم كردستان العراق مع عائلتها في عام ٢٠١٤ بعد اندلاع النزاع المسلح في منطقتهم في سوريا. كانت متزوجة لمدة عامين، وخلال تلك الفترة، تعرضت للعنف الجسدي والنفسي من زوجها، الذي كان مصابًا بالفصام. حاولت الانتحار عدة مرات، وهي في حالة عاطفية ضعيفة.

نسبت معظم النساء العنف الذي كن يختبرنه في علاقاتهن مع الظروف المالية الصعبة التي كن يعشن فيها كلاجئين. كان عدم قدرة العديد من الأسر على تحقيق دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهم الأساسية سبباً رئيسياً للتوتر والإحباط في المنزل، والذي غالباً ما يترجم إلى العنف. حقيقة أن العديد من الأزواج كانوا عاطلين عن العمل وفي المنزل طوال الوقت أدت إلى تكرار المشاجرات والتوتر.

الشكل 3: توزيع الحالات حسب شكل العنف

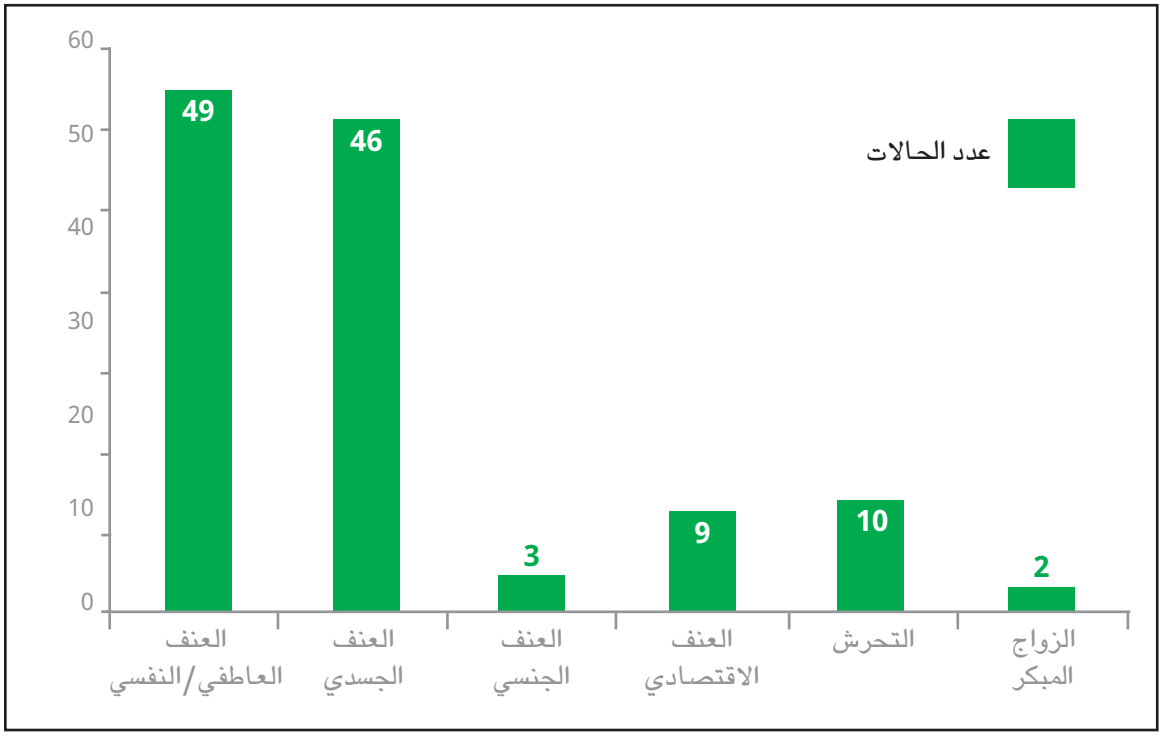

(ت) تأتي من القامشلي، سوريا. بعد نزوحها هي وزوجها عدة مرات، انتهى بهم الحال في أربيل. (ت) تعاني من الاعتداء الجسدي المتكرر من قبل زوجها. يضربها مرارا وتكرارا، وأحيانا يتدخل الناس لمحاولة منعه، ولكن دون جدوى. (ت) تقول أن زوجها غير قادر على العثور على وظيفة، وهذا يؤثر عليه كثيرًا، لذلك يخرج غضبه عليها. تتمنى أن تساعدهما منظمة في العثور على عمل، لأن ذلك قد يساعد في تحسين علاقتهما. وهي تعارض بشدة الحصول على الطلاق، لأنها لديها طفل وتعيش بعيداً عن أسرتها.

(ج) تزوجت من نجار بزواج مدبر في سوريا، وجاءا إلى إقليم كردستان العراق في عام 2013. كان الزوج قد واجه صعوبة في الحصول على دخل كاف من مهنته. كانوا يكافحون لدفع الإيجار وشراء لوازم لأطفالهم. كلما كان الزوج يعمل، يبدو كل شيء على ما يرام، ولكن في الأوقات التي يكون فيها في المنزل وليس لديه عمل، يغضب من زوجته ويصرخ في وجهها.

كانت العديد من النساء اللواتي تمت مقابلتهن يعشن في أماكن صغيرة مع أطفال متعددين. ومن الواضح أن هذا كان مصدرا رئيسيا آخر للتوتر في الأسرة، وكثير من الأسر تكافح من أجل تلبية احتياجات أطفالها الأساسية بدخلها المحدود. في أحد المخيمات التي تمت زيارتها خلال البحث، قيل لفريق المشروع أن طفرة المواليد قد حدثت خلال عام 2017 ومن المحتمل أن تكون مرتبطة بارتفاع البطالة وحقيقة أن كلا الزوجين كانا في المنزل طوال الوقت في العديد من الأسر.

(ح) وصلت إلى إقليم كردستان العراق في عام 2011. ولديها خمسة أطفال: أربع فتيات وصبي، واحد منهم هو مولود جديد. زوجها عامل اجتماعي يكافح للعثور على عمل. بسبب المشاكل المالية، يكافحون من أجل توفير أبسط الضروريات مثل الحليب وحفاضات للأطفال. وهي تفقد باستمرار أعصابها على زوجها لأنه

الشكل 4: توزيع الحالات على أساس الجاني

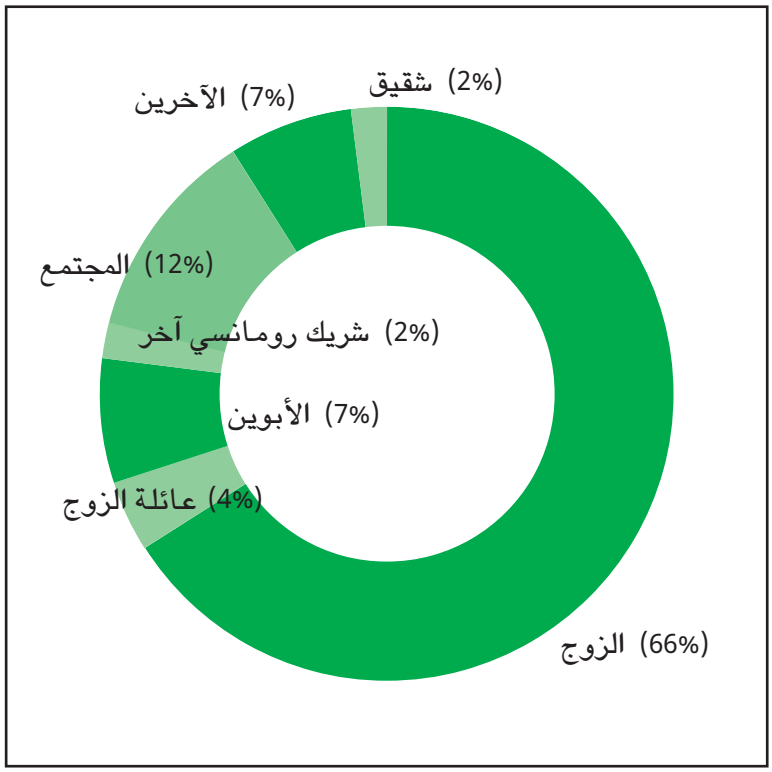

يجلس في المنزل. أجاب أنه لا يكاد يوجد أي عمل لديه للقيام به. إنهم يتعاركون أمام الأطفال، وفي بعض الأحيان يهددها بضربها، وفي بعض الأحيان يضربها.

كان من الواضح أن معظم اللاجئات إما لم يكن بإمكانهن الحصول على وسائل منع الحمل، أو لم يكن لديهن استعداد لاستخدامها لأسباب دينية أو ثقافية. تعلق العديد من النساء أهمية كبيرة على إنجاب الأطفال، بغض النظر عن ظروفهم الصعبة. وقيل لأحدى الباحثات قصة امرأة أصبحت حاملاً على عكس نصيحة أسرتها وأصدقائها، الذين كانوا قلقين من عدم وجود أي مستشفى قريب من مخيمهم. توفي كل من الأم والطفل في منتصف فترة الحمل. ومن ثم، فإن الافتقار إلى خدمات رعاية صحة الأم بأسعار معقولة ويمكن الوصول إليها يزيد من الضغط الذي يعاني منه العديد من الآباء الحوامل.

(خ) وصلت إلى إقليم كردستان العراق في عام ٢٠١١ مع زوجها. لديها تاريخ من الإجهاض. منذ ولادتها البكر، تعرضت لخمس حالات إجهاض بسبب تشوهات الكروموسومات في الجنين. في الآونة الأخيرة، أصبحت حاملاً مرة أخرى. وقال الطبيب إن الطفل سيعاني من عيوب خلقية، واقترح إجراء عملية إجهاض، وهو ما رفضه الزوجان. الآن، (خ) هي في الشهر التاسع من الحمل وتخشى أنها لن تكون قادرة على تحمل نفقات الطفل الجديد وفواتير المستشفى، خاصة وأنهم قد أبلغوا أن الطفل سيحتاج إلى البقاء في وحدة العناية المركزة. هذا ما وضع الزوجين تحت ضغط مستمر. يشعر الأب أنه لا يستطيع توفير حياة طفله الذي لم يولد بعد، والأم في حالة من الاضطراب وتحارب دائماً مع زوجها لأبسط الأسباب. عندما يغضب الزوج، يصرخ في وجهها ويخبرها أن 'المشكلة معك، لا يمكن أن يكون لديك طفل سليم'، ويهددها بالرحيل والزواج من امرأة أخرى.

على الرغم من أن معظم النساء المتزوجات اللائي تمت مقابلتهن كن متزوجات من لاجئين سوريين آخرين، إلا أن قلة منهن قد تزوجت من رجال من الجنسية العراقية بعد وصولهم إلى إقليم كردستان العراق من سوريا. بعض هذه الزيجات عرضت النساء لأشكال معينة من الإساءة:

تزوجت (د) خارج المحكمة لرجل من الجنسية العراقية. لقد عانت من العنف الجسدي والجنسي والعاطفي من زوجها وعائلته يوميا. كما هددها لأن زواجها لم يكن معترفاً به قانونياً، لذلك كانت تخشى المشاكل التي قد تواجهها إذا غادر زوجها دون تصديق الزواج. ثم غادر زوجها مع امرأة أخرى وسافر خارج العراق، وسرق مجوهراتها الذهبية. الآن، تعاني من مشاكل مالية وقانونية ونفسية نتيجة لذلك.

(ذ) جاءت إلى إقليم كردستان العراق في عام ٢٠١٢ مع عائلتها، وفي العام التالي وقعت في حب رجل من السليمانية. تزوجا وانتقلت لتسكن في بيت عائلة زوجها. في البداية، كانوا متزوجين بسعادة، على الرغم من أنهما كثيراً ما كانا يتعاركان بسبب الاختلافات الثقافية. مع مرور الوقت، بدأ والدا وأخوات زوجها بالضغط عليه، قائلين إن

الرجل الحقيقي لن يسمح لزوجته بالرد عليه. كان يغضب زوج (ذ) ويصرخ في وجهها ويهينها وعائلتها لكونهم سوريين. وفي نهاية المطاف، بدأ في ضربها، وأحياناً ترك كدمات على وجهها وجسدها. في المنزل، كانت تعطيها أخواته وأمه الكثير من الأعمال المنزلية الشاقة لأنها سوريّة وغريبة بالنسبة لهم. كتمت (ذ) سر معاناتها عن عائلتها ولم تتواصل مع أي شخص للحصول على المساعدة.

العنف الاقتصادي

المعايير الاجتماعية السائدة بين معظم اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق تعني أن رب الأسرة من المتوقع أن يوفرالعيش لباقي أفراد العائلة. فقط 7 من بين 92 امرأة وفتاة تمت مقابلتهن كن يعملن ويكسبن دخلاً. على الرغم من أن الاعتماد على العائل الذكر مقبول من قبل العديد من النساء على أنه أمر طبيعي، إلا أن الأمر ترك بعضهن في وضع ضعيف، وفي بعض الحالات عرضهن إلى العنف الاقتصادي:

اضطررت (ر) إلى الزواج في سن مبكر للغاية بسبب الوضع المالي لأسرتها، وتقول إنها لم تكن مستعدة للدخول في علاقة. كما أُجبرت على ترك المدرسة. يرفض زوجها أن ينفق عليها وعلى طفليها، ويضربها ويهينها على أساس مستمر.

(ز) لديها طفلان وتعاني من مشاكل نفسية. بدأ اضطرابها العقلي بعد أن فروا من سوريا نتيجة للحرب الأهلية. الآن لا تتحدث مع أي شخص، لكن زوجها لا يزال يمنعها من تلقي العلاج الطبي والنفسي.

وفي إحدى الحالات، رفض الزوج أن يسمح لزوجته بالعمل حتى إذا لم يتوفر لأسرتهما مصدر دخل آخر.

هربت (س) إلى إقليم كردستان العراق مع زوجها وطفليهما بعد سيطرة داعش على مدينتها. وضعهم المالي ضعيف جدا. زوجها عاطل عن العمل ولا يقبل فكرة عمل زوجته، الأمر الذي أثر على نفسيتها وحالتها العاطفية بشكل عام.

وفي حالة أخرى، كانت المرأة المعيلة الوحيدة لأسرة مكونة من سبعة أشخاص، بسبب بطالة زوجها. ومع ذلك، مارس الزوج السيطرة على إنفاق دخل المرأة.

(ش) لديها ستة أطفال. زوجها البالغ من العمر 56 عامًا لا يعمل. تعمل وتكسب المال للعائلة، لكن زوجها يأخذها لشراء الكحول.

كما أن اعتماد المرأة اقتصاديا على الرجل عامل رادع قوي للطلاق. وكان هذا ينطبق بشكل خاص على النساء اللواتي لديهن أطفال متعددين، ويخشين من عدم قدرتهن على تأمين معاشهم في حالة الانفصال. ونتيجة لذلك، يفضل حتى النساء اللائي يعانين من أنواع متعددة من الإيذاء البقاء في زيجاتهن للطلاق.

(ص) متزوجة ولديها ستة أطفال. زوجها لا ينفق عليها على الإطلاق، على الرغم من حقيقة أنه كان يعمل في إقليم كردستان العراق لأكثر من عام ونصف. وهي تعاني من العديد من الأمراض الجسدية وليس لها دخل باستثناء المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية والمحلية وإدارة المخيم. كما أنها هي وأطفالها يعانون من استمرار الضرب من قبل الزوج. لم تبلغ عن ذلك لأنها تخاف من تطليق زوجها لها وعدم تواجد أحد معهم في ظل لحياة داخل المخيم. كما هددها بأنه سيعيدها إلى سوريا ويتزوج من امرأة أخرى.

وفي عدد من الحالات، تُركت النساء في حالة ضعف مالي بعد رحيل أزواجهن. من الشائع أن ينتقل اللاجئون السوريون إلى أوروبا أو وجهات أخرى، من أجل البحث عن فرص أو التأكد من أن الممر آمن قبل جلب أسرهم. ومع ذلك، فإن هذا غالباً ما يترك النساء في حالة من عدم الاستقرار وعدم اليقين، مما يجبرهن على إيجاد طرق بديلة لتلبية احتياجات أسرهن في غياب الزوج.

(ض) جاءت إلى إقليم كردستان العراق في عام 2014 ولديها ثلاثة أطفال. كانت تتعرض للعنف

الجسدي والنفسي من زوجها، لكنه غادر وسافر إلى الخارج. تعاني الأسرة من العديد من المشاكل المالية بسبب غياب الزوج وحقيقة أن الزوجة هي المعيل الوحيد.

(ط) جاءت إلى إقليم كردستان العراق مع زوجها وطفليها بسبب الصراع مع داعش. بدأت تواجه العديد من المشاكل مع زوجها الذي كان يغضب ويسيء إليها لفظيا وجسديا. ثم تركها مع الطفلين وذهب إلى أوروبا، ولم يسمع به أحد أي شيء.

(ظ) تزوجت من لاجئ سوري آخر داخل المخيم بعد وصولها بوقت قصير إلى إقليم كردستان العراق. بعد الزواج، سافرا إلى اليونان مع طفلهم، حيث بقوا لمدة ١١ شهرًا. هناك، كان يجبرها زوجها على الاتصال بالمنظمات والتوسل للحصول على المساعدة، حتى لو كان المقابل استغلالها جنسيا، لكنها كانت ترفض ذلك. ثم تركها زوجها وسافر إلى ألمانيا. بعدها عادت إلى إقليم كردستان العراق وبدأت العمل مع إحدى المنظمات غير الحكومية من أجل سداد الديون التي أخذتها قبل السفر إلى الخارج، وإعالة والدتها وطفلها. الظروف داخل المخيم تعرضها لحالة نفسية سيئة، ولا تعرف كيف تخرج منها.

وفي حالات أخرى، يعود سبب مغادرة الزوج لسبب آخر: الزواج من امرأة ثانية. أدى هذا في كثير من الأحيان إلى وقف الإنفاق على الزوجة الأولى والأطفال، حتى لو لم يحدث الطلاق.

كانت (ع) متزوجة لمدة ١٥ عاما. وكانت هي وزوجها يتجادلان في كثير من الأحيان ونادرًا ما يتفقان. في عام ٢٠١٩، تركها زوجها مع ابنتهما، وتزوج من امرأة أخرى. ثم طرد (ع) وابنتهما من منزلهم. (ع) استأجرت غرفة لها ولبنتها، وتعمل كمنظفة في مصنع لكسب لقمة العيش. قطع الزوج جميع الاتصالات معهما ويعيش مع الزوجة الجديدة.

بعد فترة وجيزة من وصوله إلى إقليم كردستان العراق، تزوج زوج (غ) امرأة أخرى. ومنذ ذلك الحين، كانت تعاني من العنف الجسدي واللفظي منه. لا يغطي تكاليف العائلة. على الرغم من أنها تعيش في حالة بائسة، إلا أنها لا تستطيع طلب الطلاق بسبب أطفالها.

أشكال أخرى من العنف المنزلي

من مرتكبي العنف المنزلي الآخرين الذين أبلغت عنهم النساء اللواتي تمت مقابلتهم: الوالدان (7 في المائة)، وعائلة الزوج (4 في المائة) والأخوة (2 في المائة).

(ف) تزوجت من رجل سوري بعد وصولها إلى إقليم كردستان العراق. في العام الأول من الزواج، كانوا سعداء للغاية. ثم بدأت المشاكل بالتدريج. حاولت الحمل لسنوات ولكنها لم تنجح. وألقى زوجها وحماتها باللوم عليها لعدم قدرتها على الحمل. كانا دائما يجرحونها بكلمات تهدد القلب ويهدداها بأن يتزوج الزوج من زوجة ثانية. إنها تعيش حياة تعيسة، مكتئبة نفسيا ومكسورة.

(ق) جاءت إلى إقليم كردستان العراق في عام ٢٠١٩ ولديها ثلاثة أطفال. تركها زوجها وسافر إلى الخارج. وهي تعيش الآن مع عائلتها وتتعرض للعنف الجسدي والنفسي من شقيقها. وضعها الاقتصادي ضعيف للغاية ومن الصعب أن تجد عملا لكونها لاجئة.

التحرش

كان التحرش من المجتمع مشكلة أخرى شائعة بين النساء والفتيات اللواتي تمت مقابلتهن. بدت النساء غير المتزوجات والمطلقات على وجه الخصوص مستهدفة بشكل خاص للتحرشات.

(ك) جاءت إلى إقليم كردستان العراق في عام 2014. لقد واجهت العنف الجسدي من عائلتها والتحرش الجنسي من المجتمع لأنها غير متزوجة ولاجئة.

(ل) تعاني من مشاكل مع جيرانها. يعاملونها بشكل سيء للغاية ويضربون طفلها في بعض الأحيان. إنها خائفة لدرجة أنها لم تعد تشعر بالراحة عند الخروج من البيت. ومع ذلك، فهي لا تريد أن تساعدها الشرطة أو أي شخص آخر.

في بعض الحالات، اضطرت النساء اللواتي أزواجهن مرضى إلى تحمل جزء أكبر من المسؤوليات خارج المنزل، مما أدى إلى زيادة التعرض للتحرش.

(م) لديها ثلاثة أطفال وزوجها غير قادر على العمل بسبب خضعه مؤخرا لعملية فتح صدر. ونتيجة لذلك، فإن وضعهم الاقتصادي ضعيف. وقد تعرضت للاستغلال والمضايقة من الآخرين لأنها أُجبرت على أداء الأعمال المنزلية داخل المنزل وخارجه بسبب عدم تمكن زوجها من القيام بذلك.

وأخيراً، أفادت امرأة مطلقة تعمل كمعلمة أنها تعرضت للتحرش الجنسي من قبل صاحب عملها، وهو مدير مدرسة في أحد المخيمات.

(ن) هي مطلقة وتعيش في إقليم كردستان العراق منذ عام ٢٠١٤. وقد عانت من التحرش الجنسي من مدير المدرسة التي كانت تعمل بها. ثم انتقلت إلى مدرسة أخرى بعيدة عن منزلها، ويجب أن تغادر في وقت مبكر من الصباح للذهاب إلى العمل. وتخشى من مواجهة العنف مرة أخرى كما تخاف على سلامة ابنتها. تشعر كما لو أن المجتمع بأكمله يراها عاهرة لأنها مطلقة.

4 الاستجابة المؤسسية والرسمية للعنف القائم على النوع الاجتماعي

في إقليم كردستان العراق، أدرجت الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامجها التي تستهدف اللاجئين السوريين. على الرغم من أن خدمات الدعم أصبحت متاحة بشكل متزايد، إلا أن غالبية الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يبدو أنهم يستفيدون.

لم تكن أي من ٩٢ امرأة وفتاة تمت مقابلتهن قد أبلغن عن خبرتهن في العنف إلى السلطات أو أي منظمة – باستثناء قلة تتلقى بالفعل الدعم من أسودة. في حين أن الأسباب الكامنة وراء ذلك معقدة، فإنها تتلخص في مجموعتين رئيسيتين من العوامل: الحواجز التي تحول دون الإبلاغ داخل مجتمع اللاجئين نفسه، والثغرات أو عدم الكفاءة في تقديم خدمات الدعم.

العوائق أمام الإبلاغ

يرتبط أول عائق أمام الإبلاغ بالأعراف والمحرمات الثقافية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. تعتبر العديد من اللاجئات السوريات أنه من المخجل أو المخزي التحدث بصراحة عن تجاربهن حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإيلاء اهتمام خارجي لمشاكلهن العائلية. وهذا واضح بشكل خاص في حالة العنف الجنسي.

والعائق الثاني أمام الإبلاغ هو التقليل إلى الحد الأدنى للاجئين وتطبيع العنف الذي يعانونه في ضوء مخاوف أكبر. كانت معظم النساء اللائي تمت مقابلتهن منشغلات للغاية بوضعهن الاقتصادي السيئ كلاجئين. كان الحصول على دخل كافٍ لتلبية احتياجاتهم الأساسية هو اهتمامهن اليومي المهيمن، مما دفعهن إلى التقليل من أهمية أي عنف قد يكونون يواجهونه. وعلاوة على ذلك، نسبت العديد من النساء اللواتي يعانين من عنف الشريك الحميم العنف الذي يواجهنه إلى الإحباط الاقتصادي لدى أزواجهن، وشعرن أنه إذا تم حل هذه المسألة، فإن العنف سينخفض أيضا.

والعائق الثالث أمام الإبلاغ هو خوف النساء من الاستجابة التي يمكن أن يثيرها ذلك من أزواجهن. وترى العديد من النساء أن الإبلاغ يمكن أن يؤدي ببساطة إلى تفاقم مشاكلهن، أو حتى قد يؤدي إلى الطلاق. كان العديد من الناجين الذين تمت مقابلتهم ثابتين في رفض النظر في الطلاق. جزء من السبب في ذلك كان ثقافيًا، حيث ذكرت النساء أن المطلقات ينظر إليهن في مجتمعهن باحتقار. ومع ذلك، كان جزء آخر عمليا. وبما أن العديد من النساء كن يعشن بعيداً عن أسرهن نتيجة مغادرتهن لسوريا، فقد عرفن أنهن لن يكون لديهن أي مكان يذهبن إليه إذا حصلن على الطلاق وأن عليهن إعالة أنفسهن – وأطفالهن – لوحدهن.

فقدت (ه) جميع الاتصالات مع عائلتها عندما فرت من سوريا مع زوجها. الآن، هي لا تنام ولا تأكل بما فيه الكفاية بسبب العنف الجسدي واللفظي الذي تعانيه من زوجها. وتضيف أن زوجها دائما يوبخها لأبسط الأسباب، وإذا حاولت أن تدافع عن نفسها، فإنه يضربها بأي شيء يقع في يديه. رغم ذلك، لم تخبر السلطات أو أي منظمة بهذه المسألة لأنها تخاف من زوجها وأن تعيش بمفردها.

تزوجت (و) وزوجها من الحب وكانا تعيشان بسعادة مع أطفالهما في حلب، سوريا. بعد وصولهم إلى إقليم كردستان العراق، قرر شقيق زوجها أن يتزوج زوجة ثانية. عند رؤية هذا، قام زوج (و) بنفس الشيء وتزوج من أخت زوجة أخيه الثانية. ثم بدأ بتجاهل زوجته الأولى وأطفاله ورفض دفع نفقاتهم. (و) لم تقبل هذا وتركت البيت مع أطفالها. إنها الآن تكسب أي دخل يمكنها من خلال العمل في المصانع أو الحياكة لإعالتهم. وعندما سُئلت عن سبب عدم إنهاؤها لزواجها، قالت إنها في ثقافتها، من العار أن تكون مطلقة وأنها تفضل أن تعيش على هذا النحو.

العقبة الرابعة أمام الإبلاغ هي انعدام الثقة في السلطات. شعرت بعض النساء أن السلطات لن تكون قادرة على حل مشكلتهم، أو شعروا أن الخدمات المتوفرة لا تنطبق عليهم.

التدابير التي اتخذتها حكومة إقليم كردستان

تعتبر حكومة إقليم كردستان أن العنف القائم على النوع الاجتماعي مسألة تثير القلق، سواء بين المجتمع المضيف أو في استجابته لأزمة اللاجئين والنازحين. بخلاف بقية العراق، فإن العنف الأسري في كردستان العراق يجرّم بموجب قانون العنف الأسري رقم 8 لعام 2011. يعرف القانون العنف الأسري بأنه 'كل فعل أو قول أو تهديد بهما على أساس النوع الاجتماعي في إطار العلاقات الأسرية المبنية على أساس الزواج والقرابة إلى الدرجة الرابعة ومن تم ضمنه إلى الأسرة قانونا من شأنه أن يلحق ضررا من الناحية الجسدية والجنسية والنفسية وسلبا لحقوقه وحرياته.' كما ينشئ القانون محاكم متخصصة في قضايا العنف الأسري، فضلاً عن قسم شرطة منفصل قوامه الأساسي من الشرطة النسائية. تكلف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالإشراف على ترتيبات الإيواء لضحايا العنف المنزلي.[30]

هناك العديد من الهيئات الحكومية الأخرى المسؤولة عن التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق المرأة بشكل العام. المديرية العامة لمكافحة العنف ضد المرأة، التابعة لوزارة الداخلية، لديها إدارات فرعية في كل محافظة مسؤولة عن تلقي الشكاوى وجمع البيانات حول العنف ضد المرأة. كما تدير الخطوط الساخنة للطوارئ في كل محافظة للنساء اللواتي يواجهن العنف.[31] المديرية العامة هي أيضًا السلطة

المختصة بمتابعة قضايا العنف المنزلي بموجب قانون العنف المنزلي. وتقوم بتنسيق الفرق المتنقلة التي توفر خدمات الوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مخيمات اللاجئين ومخيمات النازحين داخلياً والمناطق الحضرية.[32]

ويتولى المجلس الأعلى لشؤون المرأة، الذي يرأسه رئيس الوزراء ويتألف من ستة وزراء وسبعة خبراء معنيين بالمرأة والمجتمع المدني، مسؤولية توجيه السياسات ووضع استراتيجيات وطنية لتعزيز حقوق المرأة.[33] بالإضافة إلى ذلك، يوجد في كل محافظة لجنة عليا لمكافحة العنف ضد المرأة والأسرة، تتكون من ممثلين حكوميين كبار وممثلين قضائيين.[34] وأخيراً، تشمل مسؤوليات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تعبئة الجهود الدينية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.[35]

غير أنه بعد مرور سبع سنوات على صدور قانون العنف الاسرى، انتُقد تنفيذ القانون باعتباره غير كامل وغير فعال من جانب العديد من منظمات المجتمع المدني المتخصصة في قضايا المرأة. تم تقديم سلسلة من التعديلات على القانون الذي صاغتها منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية إلى البرلمان، ولكن لم يتم تمريرها بعد.[36] وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق النازحين داخليا منذ عام 2014، بما في ذلك العديد من ضحايا العنف الجنسي وغيره من الانتهاكات الخطيرة، قد أدى إلى تقييد قدرة الحكومة على الاستجابة لجميع ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

على سبيل المثال، على الرغم من أن بعض النساء السوريات قد تمكنن من الوصول إلى الملاجئ التي تديرها الحكومة، فإن النظام ككل يمثل حلاً غير مثالي للنساء اللواتي يواجهن العنف. يتطلب القبول في ملاجئ الحكومة أمرًا قضائيًا، مما يعني أن ضحية العنف يجب أن تبدأ إجراءات قانونية رسمية ضد مرتكب الجريمة. هذا ليس فقط غير عملي في حالات الطوارئ، ولكنه يشكل أيضا مسارا لا ترغب العديد من النساء في اتخاذها. كما تضررت الملاجئ بشدة من الأزمة التي تؤثر على القطاع العام، وتفتقر حتى إلى المرافق الأساسية. مما يزيد المشكلة، فإن معظم الفنادق في إقليم كردستان لن تسمح للنساء غير المتزوجات بالبقاء وحدهن. ونتيجة لذلك، هناك عدد قليل من الخيارات القابلة للتطبيق حيث يمكن للنساء الهاربات من العنف من شركائهن أو عائلاتهن البقاء.

التدابير التي اتخذتها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية

وفي كثير من الحالات، تعتبر المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أول من يقدم الدعم إلى اللاجئات من النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجنماعي، سواء في المخيمات أو خارج المخيمات. لدى وكالات الأمم المتحدة التي تشرف على مخيمات اللاجئين السوريين العشرة في إقليم كردستان برامج تستهدف العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما تشجع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملياتها. على سبيل المثال، تقول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن منع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم الناجين من الوصول إلى خدمات جيدة هو أولوية حاسمة في عمل المفوضية في العراق. في عام 2017، تنص على أنها قدمت خدمات مانعة للعنف الجنسي إلى 25,352 شخصًا، ودربت4,775 شخصًا على الحماية (الأرقام اعتبارا من نوفمبر 2017).[37] وهناك أيضا لجان نسائية منتخبة في كل مخيم، تعمل كجهة وصل بين اللاجئات وإدارة المخيم.

كما تقوم وكالات الأمم المتحدة بتنسيق الجهود مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تقدم الخدمات للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال المجموعة الفرعية للحماية والمجموعة الفرعية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتشمل بعض البرامج والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية: جلسات توعية ومحاضرات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ورش عمل للرجال والفتيان حول الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ إدارة الحالات، بما في ذلك الإحالات إلى الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني؛ مساحات آمنة للنساء؛ والتدريب المهني للنساء

والفتيات. تسجل جميع المنظمات التي تعمل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي تفاصيل جميع الحالات التي تمت مواجهتها في نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS). ومع ذلك، لا يتم توفير هذه البيانات خارج المنظمات المشاركة.

ومع ذلك، فإن البرامج المذكورة أعلاه لا تعالج احتياجات جميع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتبدو العديد من النساء والفتيات السوريات اللائي تمت مقابلتهن على غير علم تام بالخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك بعض الذين كانوا يعيشون في المخيمات لمدة خمس سنوات. كان البعض على علم بوجود برامج، ولكن كان هناك انطباع بأن هذه البرامج كانت مخصصة فقط لفئات محددة وبالتالي لا تنطبق عليهم. ورأى آخرون أن المنظمات العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي لا تهتم إلا بجمع البيانات، وأنها لم تقدم أي مساعدة حقيقية في مقابل الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

5 الخلاصة والتوصيات

في حين أن استمرارية النزاع لا تزال تقيد إمكانية العودة إلى سوريا، من المرجح أن تظل إقليم كردستان العراق منطقة مضيفة للاجئين في المستقبل المنظور. وبالتالي، يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الاستمرار في التخطيط للاحتياجات طويلة الأجل لمجتمع اللاجئين السوريين كجزء من استجابتها للأزمة. ومن الأهمية بمكان أن ينطوي ذلك على تكريس الاهتمام والموارد لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات اللاجئات.

وقد وجد هذا التقرير أن العنف القائم على النوع الاجتماعي ما زال مشكلة منتشرة بين النساء والفتيات السوريات اللاتي يعشن في إقليم كردستان العراق. واستناداً إلى روايات النساء والفتيات أنفسهن، فإن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي عادة ما تبدأ أو تزداد شدتها بعد وصول اللاجئين إلى إقليم كردستان العراق، مما يدل على أن المشكلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتجاربهم الخاصة بالنزوح. علاوة على ذلك، هناك مؤشرات على أن المشكلة قد تكون ساءت في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تؤثر على إقليم كردستان العراق منذ عام 2014.

على الرغم من حقيقة أن عددا متزايدا من الهيئات الحكومية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية تدرك أهمية إدراج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامجها الخاصة بالاستجابة للاجئين، فقد وجد هذا التقرير أيضا أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في معالجة احتياجات الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. شعرت أغلبية النساء والفتيات اللواتي تمت مقابلتهن بأن الخدمات إما تفتقد كلياً، أو متوافرة فقط لمجموعات معينة، أو غير مرتبطة باحتياجاتهن.

من الاستنتاجات المهمة لهذا التقرير أن الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يمكن فصلها عن الاحتياجات الأخرى لمجتمع اللاجئين السوريين. وسوف تكون التدابير المنفصلة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي غير فعالة إذا لم يتم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للاجئين – من المأوى والمعيشة إلى الرعاية الصحية والتعليم – والخدمات التي تستجيب لهذه الاحتياجات لا تعكس وجهات النظر والمشاركة الفعالة للنساء اللاجئات. من الواضح أن اللاجئين أنفسهم ينظرون إلى تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، التي لا

تعالج احتياجاتهم المادية الأكثر إلحاحًا، على أنها غير حساسة ومضللة. ونتيجة لذلك، ففي الوقت الذي لا شك فيه أن توسيع نطاق خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسينها أمر مطلوب، ينبغي تحقيق ذلك إلى جانب زيادات مماثلة في الدعم في القطاعات الأخرى.

التوصيات:

- **زيادة التمويل الدولي للاستجابة للاجئين السوريين**. في كل عام، فإن المبلغ الذي يتم جمعه من أجل نداء الاستجابة للاجئين في إقليم كردستان العراق ينقص بشكل كبير عن مستوى التمويل المحدد (في عام 2017، تم تأمين 53 في المائة فقط من التمويل).[38] ويحدّ نقص التمويل المستمر من قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على تلبية احتياجات اللاجئين الضعفاء، بما في ذلك النساء والفتيات، عبر القطاعات.

- **على وجه الخصوص، تخصيص المزيد من الموارد لبرامج سبل العيش**. يعتبر قطاع سبل العيش حاليا أكثر القطاعات التي تعاني من نقص التمويل في العراق، وتمتد العواقب السلبية إلى قطاعات أخرى. بالإضافة إلى خلق فرص العمل والتدريب المهني، يجب أن تستمر أشكال الطوارئ للمساعدة في سبل العيش مثل التحويلات النقدية غير المشروطة، حيث تم إثبات فعاليتها في الحد من عنف الشريك الحميم في أماكن أخرى.[39]

- **توفير المزيد من المرافق التعليمية ومرافق رعاية الأطفال في مجتمعات اللاجئين**. يحد عدم وجود خيارات آمنة وملائمة لرعاية الأطفال من قدرة المرأة على البحث عن عمل والانخراط في المجتمع والوصول إلى خدمات الدعم اللازمة.

- **ضمان حصول النساء والفتيات على خدمات تنظيم الأسرة**. ينبغي أن يشمل هذا الخدمات التعليمية عن طرق تنظيم الأسرة والوصول إلى وسائل منع الحمل، لضمان حصول المرأة على الموارد اللازمة لاتخاذ خيارات مستنيرة فيما يتعلق بالإنجاب.

- **تعميم الوقاية من العنف** القائم على النوع الاجتماعي عبر القطاعات. تتطلب الاستجابة الفعالة للعنف القائم على النوع الاجتماعي نقاط تدخل متعددة عبر القطاعات الإنسانية، بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم.

- **توسيع نطاق تقديم الدعم النفسي والقانوني للناجين من العنف**. في الوقت الذي تقدم فيه العديد من المنظمات المساعدة التي تمس الحاجة إليها للناجين، هناك حاجة لمزيد من العمل لضمان أن تكون جميع النساء والفتيات اللاجئات السوريات على دراية بهذه الخدمات وقادرات على الوصول إليها، سواء في المخيمات أو خارج المخيمات.

- **تقديم خدمات الدعم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع أنواع أخرى من الخدمات للنساء في مكان واحد**. وهذا سيجعل من السهل على النساء الوصول إلى الدعم المطلوب بطريقة سرية وبدون وصم من الأسرة والمجتمع.

- **تضمين الرجال والفتيان في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي**. إن تضمين الرجال والفتيان كهدف رئيسي لحملات التوعية والدعوة قد يشجعهم على رفض العنف والتدخل عندما يحدث في عائلاتهم ومجتمعاتهم.

- **التحقق من التدخلات الأخرى المناسبة ثقافياً للناجين من العنف**. بالتشاور المباشر مع النساء والفتيات السوريات، يجب أن يواصل مقدمو الخدمات البحث عن حلول يمكن أن تكون فعالة في الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي مع احترام القيم الثقافية.

- **تشجيع التحولات في المواقف الثقافية تجاه العنف القائم على النوع الاجتماعي**. ويمكن القيام بذلك عن طريق إشراك شخصيات السلطة وأصحاب النفوذ في المجتمع، مثل القادة الدينيين وقادة المجتمع، الذين يمكن أن يكونوا شركاء في الجهود المبذولة للقضاء على وصمة العار وإنهاء القبول الثقافي للعنف.

ملاحظات

1 منظمة الصحة العالمية، صحيفة حقائق العنف ضد المرأة ، نوفمبر 2017 , تم الأطلاع عليه في2 فبراير 2018. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs239/ar/ في حين أن إحصائيات منظمة الصحة العالمية تشمل النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي ، فإن هذا التقرير يعتمد على مفهوم أوسع للعنف القائم على نوع الجنس يتضمن العنف البدني والنفسي والجنسي والاقتصادي وغيره من أشكال العنف.

2 المرجع نفسه.

3 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 'الصراع في سوريا بعد 5 سنوات: أكبر أزمات اللاجئين والتهجير في عصرنا تتطلب زيادة كبيرة في التضامن,' 15 مارس 2016 , بالرجوع إلى 2 فبراير 2018. http://www.unhcr.org/afr/news/press /2016/3/56e6e3249/syria-conflict-5-years-biggest-refugee-displacement-crisis-time-demands.html

4 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 'الجمهورية العربية السورية،' فبراير 2018, تم الإطلاع عليه في 7 مارس 2018. http://www.unocha.org/syrian-arab-republic

5 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منع واستجابة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع االجتماعي في حاالت الالجئين في منطقة الشرق االوسط وشمال أفريقيا ، 2015 , ص.2 .

6 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نحن فقط نلتزم الصمت: العنف القائم على النوع االجتماعي بين الالجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، أبريل 2014 , ص. 4 .

7 سود، أ. وسيفيريس، ل. 'السوريون يساهمون في النمو الاقتصادي الكردي،' مجلة الهجرة القسرية، المجلد 47, سبتمبر 2014, ص. 15.

8 المجلس الدانمركي للاجئين، 'دراسة الفرص في أسواق العمل للنازحين واللاجئين في إقليم كوردستان العراق: بناء سوق العمل وخدمات سوق العمل في القطاع الخدمي)الملخص التنفيذي(، ديسمبر 2014 , ص. 7 .

9 هيغل، ل.، محمد، أ.، سينغ، ن. وجيو، ر.، الطرق إلى المرونة: تحويل مخيمات اللاجئين السوريين إلى تجمعات مكتفية ذاتيا (تقييم نوعي: مناقشات جماعية مركزة)، معهد الشرق الأوسط للأبحاث، يونيو 2015, ص. 10.

10 المرجع السابق ، ص. 5 .

11 لبنك الدولي، إقليم كردستان العراق: تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري وداعش، واشنطن العاصمة، 2015, ص. 51 .

12 الإغاثة الإسلامية، الحياة غير المرئية: كيف يخذل المجتمع الدولي اللاجئات السوريات، 2016, ص. 5 .

13 لبنك الدولي، مرجع سابق، ص. 60.

14 المرجع السابق، ص. 5 .

15 ليك، أ.، 'أزمة تلوح في الأفق للاجئين الذين استقبلهم أكراد العراق،' بلومبرغ، 30 سبتمبر 2015.

16 جيو، ر.، هيغل، ل.، وسينغ، ن.، الطرق إلى المرونة: تحويل مخيمات اللاجئين السوريين إلى تجمعات مكتفية ذاتيا (استعراض مكتبي)، معهد الشرق الأوسط للأبحاث، أبريل 2015, ص. 10.

17 البنك الدولي، مرجع سابق، ص. 2.

18 المرجع السابق، ص. 3 .

19 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استجابة سوريا - العراق ، 2014, ص. 140. http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/SyriaResponse/Iraq%20143-151.pdf

20 سود وسيفيريس، مرجع سابق، ص. 14.

21 البنك الدولي، مرجع سابق، ص. 5.

22 هيغل وأخرون، مرجع سابق، ص. 8-9.

23 منظمة إعادة التأهيل والتعليم والصحة المجتمعية (REACH) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، استطلاع اقتصادي للاجئين السوريين – مخيمات اللاجئين في إقليم كردستان العراق، أبريل 2014, ص. 12.

24 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة 2016-2017 - العراق, يناير 2016, ص.10 .

25 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة تقرير مرحلي لعام 2017, أبريل 2017, ص42 ..

26 جيو وأخرون، مرجع سابق، ص. 41.

27 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات للاجئين السوريين المقيمين في المجتمعات المضيفة: تقرير تقييم العراق، أبريل 2015, ص.1-2 .

28 المؤسسة الدولية للنساء من أجل النساء، 'عملنا في إقليم كردستان العراق،' تم الاطلاع عليه في 15 فبراير 2018. https://www.womenforwomen.org.uk/what-we-do/where-we-work/country-profile-kri

29 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الخطة الإقليمية للاجئين ومرونة، التحديث الشهري للعراق – لوحة الحماية،" يونيو2017.

30 قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كوردستان العراق رقم 8 لعام 2011. http://www.arabwomenorg.org/MediaFiles/Landing/files/kordi-law.pdf

31 'حقوق المرأة،' حكومة إقليم كردستان، تم الإطلاع عليها في 15 فبراير 2018. http://cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=12&s=000000&r=407&p=400&h=1&t=405.

32 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الخطة الإقليمية للاجئين ومرونة، التحديث الشهري للعراق – لوحة الحماية،" مايو2017.

33 حكومة إقليم كردستان، 'المجلس الأعلى لشؤون المرأة في حكومة إقليم كردستان.' http://www.ekrg.org/files/pdf/High_Council_Womens_%20Affairs_English.pdf.

34 قانون اللجنة العليا لمكافحة العنف ضد المرأة والأسرة في محافظات إقليم كردستان العراق رقم 4516, 5 مايو 2013. http://www.ekrg.org/files/pdf/by-law_highcommittee_combat_violence_against_women_English.pdf.

35 'حقوق المرأة،' حكومة إقليم كردستان، تم الإطلاع عليها في 15 فبراير 2018. http://cabinet.gov.krd/p/page.aspx?l=12&s=000000&r=407&p=400&h=1&t=405.

36 للاطلاع على التعديلات المقترحة على القانون (باللغة الكردية)، انظر إلى معهد الشرق الأوسط للأبحاث، "تعديل قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان،" 11 يناير 2015, تم الإطلاع عليها في 2 فبراير 2018. http://www.meri-k.org/amending-the-law-to-combat-domestic-violence-in-kurdistan-region/

37 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "الخطة الإقليمية للاجئين والمرونة، التحديث الشهري للعراق – لوحة الحماية،" نوفمبر 2017.

38 الإحصاء اعتبارًا من 5 ديسمبر 2017. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين, "الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين – العراق," تم الإطلاع عليها في 2 فبراير 2018. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

39 هدروبو، م.، بيترمان، أ.، و هيس، ل.، 'تأثيرالتحويلات النقدية والغذائية والقسائم على عنف الشريك الحميم: دليل من اختبار عشوائي في إكوادور الشمالي،' المجلة الاقتصادية الأمريكية: الاقتصاد التطبيقي، المجلد 8, رقم 3, يوليو 2016, ص. 284-303.

CEASEFIRE
centre for civilian rights

ASUDA
Empower Women to Lead

الحياة المكسورة: العنف ضد النساء والفتيات السوريات اللاجئات في إقليم كردستان العراق

المُلخّص

ترتبط الصراعات وأزمات النزوح في جميع أنحاء العالم بزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي. ونتيجة للصراع المسلح الدائر في سوريا منذ عام 2011، تم تهجير أكثر من 6.1 مليون سوري داخليًا و 5.6 مليون آخرين طلبوا اللجوء خارج البلاد، غالبيتهم في تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق. يعتبر خطر تعرض النساء والفتيات السوريات إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي شاغلاً منتشراً في جميع أنحاء المنطقة منذ بداية أزمة اللاجئين.

يستضيف العراق حالياً 247,057 لاجئ سوري، غالبيتهم في إقليم كردستان العراق. مع أن الدخول الأول للاجئين السوريين جاء في وقت من الاستقرار الاقتصادي والازدهار النسبي، منذ عام 2014 حدثت تغيرات كبيرة في الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني في اقليم كردستان. وهذا ما هدد قدرة الكثير من العائلات السورية على تلبية احتياجاتها الأساسية، وذلك له عواقب وخيمة لرفاه النساء والفتيات.

يجد هذا التقرير أن النساء والفتيات السوريات اللاجئات في إقليم كردستان العراق يواجهن مستويات متزايدة من العنف داخل البيت، وبالأخص عنف الشريك الحميم. إن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي عادة ما تبدأ أو تزداد شدتها بعد وصول اللاجئين إلى إقليم كردستان، مما يدل على أن المشكلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتجربة النزوح والضغوط المتعلقة بها. علاوة على ذلك، هناك مؤشرات على أن المشكلة قد تكون ساءت في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمات التي تؤثر على الإقليم منذ عام 2014.

على الرغم من حقيقة أن الهيئات الحكومية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة مع اللاجئين في إقليم كردستان تقوم بشكل متزايد بدمج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامجها، لا تزال هناك فجوات كبيرة في معالجة احتياجات الناجين من العنف. إن غالبية النساء والفتيات السوريات اللواتي يواجهن العنف لا يبلغن عن تجاربهن أو يطلبن المساعدة من أي منظمة أو سلطة. هذا يدل على وجود تباين كبير بين الأهداف والأساليب المعلنة لبرامج الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والواقع الفعلي للناجين من العنف.

يستند هذا التقرير إلى 92 مقابلة مع نساء وفتيات سوريات أجريت داخل وخارج المخيمات في إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى تحديد وتحليل الأنماط الرئيسية للعنف التي تتعرض إليها النساء والفتيات السوريات، يحدد التقرير أيضًا الفجوات وأوجه القصور في الخدمات وسبل الانتصاف المتوفرة حاليًا للناجين، ويقدّم توصيات للتحسين.

يوصي هذا التقرير بما يلي:

- توسيع نطاق تقديم الدعم النفسي والقانوني للناجين من العنف لضمان أن تكون جميع النساء والفتيات اللاجئات السوريات على دراية بهذه الخدمات وقادرات على الوصول إليها، سواء في المخيمات أو خارجها.
- تقديم خدمات الدعم المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع أنواع أخرى من الخدمات للنساء في مكان واحد، لتسهيل وصول النساء إلى الدعم المطلوب بطريقة سرية وبدون وصم من الأسرة والمجتمع.
- تشجيع التحولات في المواقف الثقافية تجاه العنف القائم على النوع الاجتماعي عن طريق إشراك الرجال والفتيان والقادة الدينيين وغيرهم من الشخصيات البارزة في المجتمع في الحملات التوعية وحملات الدعوة من أجل مناهضة العنف.
- تخصيص المزيد من الموارد الدولية لمعالجة الفجوة في تمويل برامج سبل العيش للاجئين السوريين، وذلك لأن العنف داخل البيت مرتبط ارتباطا وثيقا بعدم قدرة الكثير من العائلات على تلبية احتياجاتها الاقتصادية الأساسية.

مركز سيبسفاير لحقوق المدنيين
54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom ceasefire@mrgmail.org

تم إعداد هذا التقرير بمساعدة مالية من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة. محتويات هذا التقرير هي مسؤولية الناشر وحده ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف على أنها تعكس موقف صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.